العلاقات السودانية ـ الصينية (١٩٥٦ ـ ٢٠١١)(*)

جعفر كرار أحمد(**)

أستاذ مشارك في جامعة الدراسات الأجنبية، شنغهاي ـ الصين.

تمهيد

يمكن تقسيم العلاقات السودانية ـ الصينية إلى حقبتين رئيسيتين: **الأولى** من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ وحتى حزيران/يونيو ١٩٨٩. أما الفترة **الثانية** فتبدأ من حزيران/يونيو ١٩٨٩ ساعة استيلاء الجبهة الإسلامية القومية على السلطة في السودان وحتى تموز/يوليو ٢٠١١ تاريخ انقسام السودان إلى دولتين. وقد بنينا هذا التقسيم على أساس أن الفترة **الأولى** ١٩٥٦ ـ ١٩٨٩ شهدت حقبة تأسيس العلاقات بين البلدين ووضع أسس التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

أما الفترة **الثانية**، وهي فترة حكم الرئيس عمر حسن أحمد البشير، فهي أطول وأكثر فترات العلاقات السودانية ـ الصينية دينامية وإثارة للجدل، إذ تعامل السودانيون والصينيون مع نظام عقائدي يرفع شعارات إسلامية شديدة التعقيد ومحاصر دولياً ومرفوض داخلياً، ومتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية داخل وخارج السودان، ويجيد المناورات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أولاً: العلاقات السودانية ـ الصينية، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩

بالرغم من أن هذه الدراسة تتابع بالتحليل العلاقات بين البلدين منذ فترة الخمسينيات من القرن الماضي وحتى تموز/يوليو ٢٠١١، إلا أن العلاقات بين الصين والسودان ليست وليدة عام ١٩٥٥ عندما التقت قيادة البلدين ممثلة في رئيس الوزراء الصيني تشو آن لاي ورئيس الوزراء السوداني إسماعيل الأزهري في مدينة باندونغ، في إطار المشاركة في تلك التظاهرة العالمية المعادية للاستعمار. إذ تعود الاتصالات بين البلدين إلى قرون بعيدة؛ فقد ربط الطريق التجاري البحري (طريق الحرير البحري) موانئ السودان الشرقية بالتجارة مع الشرق الأقصى

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سينشر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: eastofahmed60@yahoo.com.

المنارة للاستشارات
ww

منذ قبل الميلاد. بل إن منتجات سودانية مثل الزمرد والزبرجد كانت تصل إلى الصين منذ حقبة أمنوحتب (١٣٧٩ ـ ١٤١٧ق.م). كما يعتقد باحثون صينيون أن حكامهم في أسرة هان الغربية كانوا على اتصال مع مملكة كوش في شمال السودان[١].

وبالرغم من أن رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري التقى إبان مؤتمر باندونغ (نيسان/أبريل ١٩٥٥) برئيس الوزراء الصيني تشو آن لاي، وأظهر الزعيمان خلال هذا المؤتمر تقارباً سياسياً ملحوظاً، مؤكدين التزامهما بمبادئ باندونغ وتوصياته، وبالرغم من أن البلدين شرعا مباشرة بعد لقاء باندونغ في البدء في نشاط تجاري وثقافي، كما سارعت الصين بالاعتراف باستقلال السودان وأعلنت استعدادها لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للدولة الوليدة، إلا أن حكومة إسماعيل لم تقم بأي جهدٍ كاف للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية. وهي المهمة التي قامت بها حكومة الرئيس إبراهيم عبود في شباط/فبراير ١٩٥٩ حيث فعلت ما كان يجب أن تفعله الحكومة السودانية الوطنية الأولى وهو الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية. وقد يُعزى عدم اعتراف الحكومة المنتخبة الأولى في السودان بجمهورية الصين الشعبية إلى الصراع الشرس الذي كان دائراً بين الحزبين الكبيرين الحاكمين آنذاك الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة من جهة، والحزب الشيوعي السوداني الواسع النفوذ في ذلك الوقت من جهة أخرى، الذي لا يخفي دعمه لسياسات الصين في أفريقيا. كما يُعزى هذا التأخير إلى قصر نظر الدبلوماسية السودانية التي لم تمنح اهتماماً كافياً لعلاقاتها مع جنوب شرق آسيا وركزت نشاطاتها في الدائرتين الأفريقية والعربية بالإضافة إلى الدائرة الغربية.

لقد شهدت فترة الستينيات في حقيقة الأمر بذور التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية بين البلدين، وقد سار هذا التنسيق بشكل جيد وظهر تشابه في وجهات النظر بين السودان والصين في عدد من القضايا، مثل التنسيق مع بكين حول أهمية انعقاد المؤتمر الأفريقي الآسيوي الثاني واستبعاد الاتحاد السوفياتي من عضويته بحسبان أنه دولة غير آسيوية. وقد مالت الخرطوم آنذاك لوجهة النظر الصينية، الداعية إلى استبعاد موسكو من هذا المؤتمر، كما دعم البلدان في تلك الفترة حركات التحرر الأفريقية والعربية. وتشير مصادر مطلعة ووثائق أن السودان والصين قد نسقا بشكل لصيق لدعم حركة المقاومة في الكونغو ضد حكومة تشومبي المدعومة من الحكومات والشركات الغربية.

إن لجوء الصين لحكومة إبراهيم عبود لممارسة تأثيرها للضغط باتجاه إيجاد حل سلمي لأزمة الحدود بين الصين والهند يدل على الثقة التي توليها الصين الشعبية لحكومة السودان آنذاك، كما يدل على مكانة الدبلوماسية السودانية ووزنها في الدائرتين الأفريقية والآسيوية في ذلك الوقت[٢].

---

(١) Shen Fuwei, *Cultural Flow between China and Outside World throughout History*, translated by Jingshu Wu (Beijing: Foreign Languages Press, 1996), pp.44-54

(٢) *Renmin Ribao* (People's Daily), 27/10/1962.

المنارة للاستشارات

في حقبة الستينيات أطلقت الصين أول تصور لها حول المسألة الجنوبية، حيث نادت بأهمية البحث عن حل سلمي يحافظ على وحدة البلاد. ويبدو أن الموقف الصيني آنذاك كان متميزاً ومختلفاً عن مواقفها العقائدية في تلك الفترة، المتمثلة بدعم حرب العصابات في أفريقيا وآسيا وحتى في الخليج العربي، حيث دعمت الصين حينذاك حرب عصابات مماثلة في أفريقيا كما في نيجيريا على خلفية أن حرب العصابات هي نوع من الحروب الشعبية (People's War)، إحدى الركائز العقائدية للجيش الصيني والفكر الثوري الماوي بشكل عام، ما يدل على إدراك الصين لتعقيدات الحرب الأهلية في جنوب السودان. وفي تقديرنا ساعد اكتفاء الصين بالدعوة إلى حل سلمي للنزاع في جنوب السودان ودعمها لوحدة السودان على تقدم هذه العلاقات من دون صعوبات خلال سنوات التأسيس الأولى.

لقد كان اعتراف الدبلوماسية السودانية وعلى قمتها أحد فرسان مؤتمر الخريجين والاستقلال محمد خير، فيه شيء من روح مؤتمر الخريجين الأممية الإنسانية التواقة لمد الأيادي لقوى الخير والسلام والكفاح ضد الاستعمار. شهدت فترة الستينيات أيضاً زيارات مهمة بين البلدين حيث زار رئيس الوزراء تشو آن لاي السودان في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ تلبية لدعوة من الرئيس إبراهيم عبود. وبعد أربعة أشهر من هذه الزيارة قام الرئيس السوداني عبود بزيارة للصين في ١٦ أيار/مايو ١٩٦٤. وبالرغم من أن الزيارتين لم تشهدا توقيع أي بروتوكولات للتعاون الفني أو الاقتصادي إلا أن البيانين المشتركين الصادرين عن هاتين الزيارتين عكسا توافقاً سودانياً ـ صينياً حول أهم القضايا العربية والأفريقية، كما أظهرا حرص البلدين على تقوية وتطوير العلاقات بينهما، وتعتبر هاتان الزيارتان أهم أحداث العلاقات السودانية ـ الصينية منذ عام ١٩٥٦.

آمن الصينيون طوال الوقت بضرورة الحل السلمي السياسي لمشكلة جنوب السودان، فباركوا اتفاقية أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٧٢ ودعموا مشاريع إعادة التوطين كما نبهوا حكومة نميري [...] إلى خطورة اتجاهات النظام الإسلامية الجديدة في عام ١٩٨٣ على المشكلة.

قُدِّر للعلاقات بين البلدين خصوصاً خلال فترة الحكم العسكري الأول أن تنجو من تعقيدات دعم الصين لبعض الفصائل اليسارية السودانية التي ترتبط بالصين بوشائج فكرية. فبالرغم من ظهور تيار داخل الحزب الشيوعي السوداني يدعو إلى تبني فكرة «حرب الشعب» والدعوة إلى إعلان الكفاح المسلح من منطقة جبال النوبة ثم انشقاق هذا التيار عن الحزب الشيوعي السوداني في آب/أغسطس ١٩٦٤ تحت اسم القيادة الثورية بقيادة أحمد شامي وارتباط الحزب الجديد بالحزب الشيوعي الصيني، إلا أننا لا نلاحظ أي انعكاسات على علاقة الحزب الشيوعي الصيني بمجموعة القيادة الثورية التي يقودها أحمد شامي على مجمل العلاقات الصينية ـ السودانية آنذاك، وربما يعود ذلك إلى أن هذه المجموعة أظهرت ارتباطاتها

المنارة للاستشارات

المعلنة مع الصين قبل شهرين فقط من إطاحة حكومة إبراهيم عبود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤.

شهد العام ١٩٦٤، الذي عرف تطورات مهمة في مسار علاقات البلدين، سقوط حكومة الرئيس إبراهيم عبود العسكرية بعد أن نجحت المعارضة الشعبية في تنظيم إضراب سياسي عام مصحوب بانتفاضة شعبية، أجبرت المجلس العسكرى الحاكم في السودان على التنازل لحكومة مدنية انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة، أعقبتها انتخابات عامة أسفرت عن فوز حزب الأمة السوداني والحزب الاتحادي الديمقراطي كأكبر حزبين في السودان. سارعت الصين بعد وقت قليل من انتصار الحركة الشعبية في إطاحة حكومة إبراهيم عبود، في ترتيب أوراقها وأبلغت السودان بمباركتها للحكومة الجديدة على أساس أن الصين لا تتدخل في خيارات الشعوب الداخلية، ونقل السفير الصيني تأييد حكومته للوضع الجديد، مؤكداً استعداد بلاده لمواصلة العلاقات مع الحكومة الحالية والتي سوف تفرزها الانتخابات القادمة. كما رحبت بحكومة الديمقراطية الثانية في السودان (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩).

لم تشهد العلاقات السودانية ـ الصينية خلال فترة الديمقراطية الثانية القصيرة تطوراً يذكر، وبشكل عام لم تولِ الحكومتان المدنيتان الأولى ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ والثانية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ اهتماماً مناسباً للعلاقات مع الصين الشعبية إذ لم يزر مسؤولون كبار الصين خلال هاتين الحقبتين. ونستطيع أن نعزو ذلك لقصر مدة الحكم المدني في السودان وانشغال الأحزاب بالصراع السياسي في البلاد. ومهما يكن فإن سنوات التأسيس الأولى قد وضعت الأساس القوي والسليم الذي سيبني عليه البلدان علاقاتهما خلال العقود التالية.

ثانياً: العلاقات السودانية ـ الصينية، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥: سنوات التوافق والفوز المشترك

تعد الحقبة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥ السنوات الأكثر استقراراً وازدهاراً في العلاقات السودانية ـ الصينية، حيث بدا واضحاً أن علاقة وثيقة وخاصة قد نشأت بين السودان والصين خلال هذه الحقبة. ولم تقتصر العلاقات المتميزة على التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وإن كان هذا التعاون من أهم فصول العلاقات في هذه الفترة، بل تعداه إلى تعاون سياسي وثيق على الساحتين الإقليمية والدولية، إذ نسق البلدان مواقفهما بشكل واضح في مواجهة النفوذ السوفياتي. وتبنى السودان بشدّة أطروحات الصين بخصوص النزاع الصيني ـ السوفياتي، حيث نلاحظ أن المسؤولين السودانيين وأجهزة الإعلام السودانية الرسمية ظلوا يستخدمون باستمرار المصطلحات الصينية في وصفهم للحالة السوفياتية، وإن كان قد ثبت أيضاً من خلال هذه الدراسة أن حديثهما عن الهيمنة الأجنبية في أفريقيا مقصود به الاتحاد السوفياتي فقط.

كما استمر السودان في دعم السياسة الصينية داخل المنظمات الدولية والإقليمية، ومن أهم الخطوات في ذلك مشاركة السودان النشطة في معركة الصين الكبرى في القرن الماضي من

المنارة للاستشارات

أجل استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، بل يبدو أن حكومة جعفر نميري إبان مراحلها الأولى حاولت أن تتبنى التجربة الاشتراكية الصينية فكرياً وتنظيمياً. إلا أن حكومة نميري، ربما بسبب مراراتها مع الشيوعيين السودانيين والعداء الشديد لدول المعسكر الاشتراكي ولتركيبة النظام ذاته، سرعان ما ابتعدت عن الأطروحات الاشتراكية واكتفى النظام في السودان بخلق علاقة وثيقة مع الصين دون أن يربط نفسه أيديولوجياً بها.

على صعيد مشكلة جنوب السودان نلاحظ أن الصينيين امتلكوا خلال هذه الحقبة رؤية أكثر تقدماً من رؤية حكومة جعفر نميري؛ فقد آمن الصينيون طوال الوقت بضرورة الحل السلمي السياسي لمشكلة جنوب السودان، فباركوا اتفاقية أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٧٢ ودعموا مشاريع إعادة التوطين كما نبهوا حكومة نميري بطريق مباشر وغير مباشر إلى خطورة اتجاهات النظام الإسلامية الجديدة في عام ١٩٨٣ على المشكلة (تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد)، وعادوا ليذكروا النظام بضرورة العودة إلى طريق الحل السلمي واحترام التعددية الدينية والعرقية وتمسكوا برأيهم هذا إلى أن أصبح النظام ذاته في ذمة التاريخ.

على صعيد التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال هذه الحقبة (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) فقد قدمت الصين للسودان ما قيمته ٤٤٥ مليون يوان صيني (٩٤,٣٠ مليون دولار أمريكي) قروضاً بلا فوائد[٣]. ويبدو هذا الرقم للوهلة الأولى صغيراً إذا ما قُورن بحجم القروض المقدمة للسودان من المؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات والدول المانحة. إلا أن نظرة سريعة إلى المشاريع التي نفذتها الصين بهذا المبلغ تشير بلا شك إلى أن الحجم الفعلي على الأرض يبدو أكثر بكثير. فقد خصصت الصين هذا المبلغ لتنفيذ ٢٥ مشروعاً مهماً كان بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ قد انتهى العمل بشكل كامل في ١٤ مشروعاً منها بينما بدأ بالفعل تنفيذ ٣ مشاريع أخرى. ومن المشاريع التي تم تنفيذها على سبيل المثال: قاعة الصداقة؛ مصنع الصداقة للغزل والنسيج؛ مشروع أسماك بوادي حلفا؛ زراعة الأرز، وعدداً من الطرق والجسور المهمة. علماً بأن الصين أعفت لاحقاً السودان من تسديد ما تبقى من ديون هذه الحقبة.

على الصعيد الثقافي نجح البلدان في هذه الحقبة أيضاً في توثيق أواصر الصداقة بين الشعبين. فالوفود الرياضية والثقافية والنشاطات التي تمت خلال هذه الفترة في هذا القطاع لم تتم من حيث الكم والكيف في أي فترة سابقة أو لاحقة في تاريخ العلاقات بين البلدين.

---

(٣) المصادر السودانية تشير إلى أن القروض والمساعدات والمنح العسكرية للصين في هذه الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ تبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي، وبهذا يكون مجمل القروض والمساعدات الصينية للسودان ١٣٤ مليون دولار أمريكي (أرشيف الكاتب).

سفارة جمهورية السودان ـ بكين إلى وزارة الخارجية، إدارة الشؤون الآسيوية، رقم س س ب/٦١٣ بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠ الموضوع: القروض الصينية للسودان.

المنارة للاستشارات

وبالرغم من مرور ربع قرن على انهيار نظام نميري فلا تزال الآثار الثقافية لهذه الفترة تقفز إلى الأذهان كلما عزفت موسيقى فرقة الأكروبات السودانية، كما لا تزال ذاكرة أكثر من جيل من السودانيين تختزن ذكريات الأطباء الصينيين الذين وصلوا إليهم في قراهم البعيدة في شمال ووسط وجنوب البلاد وشاطروهم شظف العيش وخففوا عنهم آلام المرض.

لا تزال ذاكرة أكثر من جيل من السودانيين تختزن ذكريات الأطباء الصينيين الذين وصلوا إليهم في قراهم البعيدة في شمال ووسط وجنوب البلاد وشاطروهم شظف العيش وخففوا عنهم آلام المرض.

على أي حال، بالرغم من تمتع حكومة جعفر نميري بعلاقات خارجية جيدة مع معظم دول العالم بما فيها الصين، وبسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع في جنوب السودان وتبني النظام لنسخة متشددة من التشريعات الاسلامية وتدهور المعيشة، استطاعت القوى الشعبية أن تحاصر نظام الرئيس جعفر نميري ونجحت أحزاب المعارضة السودانية والنقابات المهنية والعمالية أن تبني تحالفاً سياسياً واسعاً لإسقاط النظام وتعلن في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ إضراباً سياسياً عاماً صاحبته انتفاضة شعبية جيدة التنظيم نادت برحيل حكومة نميري وتنظيم انتخابات عامة حرة. وأمام اتساع حركة الإضراب السياسي العام الذي شل أغلب مدن السودان المهمة وخروج جماهير الشعب السوداني منادية برحيل النظام انضم فصيل من ضباط القوات المسلحة السودانية إلى حركة العصيان المدني وأجبر قيادة الجيش للتقدم لتسلُّم السلطة ووضع نهاية للمواجهة بين الشعب والحكومة وإعداد البلاد لفترة انتقالية يتم بعدها تنظيم انتخابات برلمانية عامة. وبالفعل تقدمت قيادة الجيش وتسلمت مقاليد السلطة وسقط نظام جعفر نميري بينما كان الرئيس نميري في زيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية، وأمين تنظيمه الحاكم في زيارة لجمهورية الصين الشعبية.

وكانت الصين تتوقع انهيار حكومة جعفر نميري وبدأت منذ عام ١٩٨٣ تنصح القيادة السودانية بضرورة إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالنزاع في الجنوب ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، الأمر الذي لم يولِهِ النظام في الخرطوم أهميةً تذكر في أجواء الهوس الديني الذي ساد البلاد في تلك الفترة. وقد هيأت الصين نفسها وبسرعة للتعامل مع الحكومة الانتقالية والحكومة المدنية الثالثة بقيادة السيد الصادق المهدي. إلا أن هذا لا يعني أن الصين لم تفقد بسقوط حكومة جعفر نمري حليفاً رئيسياً في أفريقيا يقاسمها استراتيجيتها لمحاصرة الاتحاد السوفياتي وتحجيم نفوذه في القارة، إذ لم تعد الحكومتان الجديدتان في الخرطوم مشغولتين بالصراع الصيني ـ السوفياتي وتحركات موسكو في البحر الأحمر وغيرها، وتوقف السودان عن انتقاد سياسات موسكو في المنطقة.

وكانت الصين في إشارة إلى فهمها لطبيعة النظام الديمقراطي الجديد في السودان سارعت بإنشاء لجنة برلمانية للصداقة مع السودان تعمل كآلية لدفع العلاقات بين البرلمانيين

المنارة للاستشارات

السودانيين والصينيين والقوى السياسية السودانية، هذا في وقت استمرت فيه الصين في تقديم مساعداتها الفنية والاقتصادية للسودان طوال هذه الفترة. أظهرت القيادات السودانية في هذه الفترة أيضاً وعياً كبيراً لأهمية العلاقات مع الصين وضرورة تعزيزها، وقدراً من التفهم لضرورة وظروف العلاقات القوية والمثمرة التي ربطت الصين بنظام الرئيس جعفر نميري، وخصوصاً أن المساعدات الاقتصادية والفنية المهمة التي قدمتها الصين خلال فترة حكم الرئيس جعفر نميري صبت كلها لمصلحة غمار الناس وعززت البنية التحتية للبلاد، الأمر الذي يحظى بتقدير السودانيين داخل وخارج أجهزة الحكم.

كما كان حرص الزعيم السوداني إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة على افتتاح نادي جمعية الصداقة السودانية ـ الصينية في الخرطوم في ١٩٦٧/٣/١٤ وتأكيده في خطابه بهذه المناسبة أهمية العلاقات بين بلاده والصين[٤] دليلاً قوياً على رغبة قادة الديمقراطية الثانية للمضي قُدماً في تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين. علماً بأنه خلال حوارات الكاتب مع باحثين وسياسيين وقادة رأي سودانيين لاحظ أن بعضهم يرى أن فترات الحكم المدني في السودان عادة لا تشهد زخماً شديداً في علاقات السودان مع الصين.

وفي تقدير الكاتب أن واحداً من أهم أسباب تراجع الزخم في العلاقات خلال فترات الحكم المدني الثلاث يعود في الأساس إلى قصر فترة الحكم المدني في البلاد (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) و(١٩٦٤ ـ ١٩٦٩) و(١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)، حيث لم يتمكن البلدان خلال هذه الفترات القصيرة من وضع برامج ورؤى للتقدم بالعلاقات إلى الأمام.

ثالثاً: العلاقات السودانية ـ الصينية، ١٩٨٩ ـ ٢٠١١

نتناول في هذا الجزء العلاقات بين جمهورية السودان وجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من حزيران/يونيو عام ١٩٨٩ ساعة استيلاء الجبهة الإسلامية القومية في السودان[٥] على السلطة في البلاد وحتى تموز/يوليو عام ٢٠١١ ساعة إعلان قيام جمهورية جنوب السودان ليختفي بذلك السودان سياسياً وجغرافياً بشكله المعروف قبل تموز/يوليو عام ٢٠١١.

---

(٤) ملف صور وأخبار الوفود السودانية للصين، خبر وصورة رقم ١٣٦٦٤١٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤، أرشيف وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، إسماعيل الأزهري يفتتح نادي جمعية الصداقة السودانية ـ الصينية ويشيد بالثورة الثقافية في الصين.

(٥) الجبهة الإسلامية القومية هي آخر تسمية يطلقها حسن الترابي على تنظيمه فبعد أن أحكم سيطرته على تنظيم الإخوان المسلمين بعد خروج عدد من قيادته وتكوينهم جناحاً خاصاً بهم واحتفظوا باسم تنظيم الإخوان المسلمين ويقود هذا التنظيم حالياً كل من الشيخ الصادق عبد الله عبد الماجد، والحبر يوسف نور الدائم. أطلق الترابي اسم جبهة الميثاق على تنظيمه الجديد، ثم الجبهة الإسلامية القومية التي نفذت انقلاب حزيران/يونيو ١٩٨٩، ثم المؤتمر الوطني الحزب الحاكم حالياً.

المنارة للاستشارات

١ ـ العلاقات السياسية بين السودان والصين: الإسلاميون والصين وسنوات العزلة الأولى

تبدو العلاقات السياسية بين السودان والصين خلال الفترة حزيران/يونيو ١٩٨٩ ـ تموز/يوليو ٢٠١١ وهي الفترة التي تولت خلالها الحركة الإسلامية مقاليد السلطة في السودان، واحدة من أعقد فترات العلاقات السياسية بين البلدين، التي تعاملت الدبلوماسية الصينية خلالها مع نظام سياسي شديد التعقيد والغموض. فالدبلوماسية الصينية التي اعتادت التعامل مع حكومات سودانية ذات تركيبة بسيطة، وجدت نفسها تتعامل مع نظام عقائدي متطرف يتسم بقدرة مناورة عالية، وسرعان ما قادت سياسات النظام الوليد الداخلية والخارجية الحكومة إلى عزلة سياسية شبه كاملة داخلياً وإقليمياً ودولياً، ومن ضمنها حملته العسكرية الجهادية في الجنوب وقمعه للقوى السياسية في الشمال ثم استضافته عدداً كبيراً من المنظمات الإرهابية، وانحيازه إلى الرئيس العراقي السابق صدام حسين في غزوه دولة الكويت.

وقد تعاطفت الصين في البدء مع حكومة الخرطوم ضد الحصار الغربي وعارضت بشكل معلن قرار الولايات المتحدة بوضع الخرطوم في القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وقام وزير خارجيتها تشيان تشي شن (Qian QiChen) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بزيارة هامة للخرطوم حملت دلالات دعم سياسي واضح لحكومة السودان وتعاطفٍ معها في معركتها ضد القوى الغربية. بيد أن تحولاً هاماً في الموقف الصيني تجاه السودان بدأ يتشكل قبل أن تغرب شمس ذاك العام، وذلك عندما بدأ المسؤولون الصينيون يتلقون بشكل منتظم سيلاً من الشكاوى ضد السودان من دول تربطها علاقات طيبة ببلادهم، مثل مصر وإثيوبيا وتونس وكينيا ويوغندا وغيرها.

وباتهام مصر وإثيوبيا ولاحقاً مجلس الأمن الدولي للسودان بالضلوع في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في تموز/يوليو ١٩٩٥ في العاصمة أديس أبابا، تأكدت شكوك بعض السياسيين والباحثين الصينيين حول ارتباط المجموعة الحاكمة في الخرطوم أو بعض أطرافها بالجماعات الإرهابية الدولية، وبات السودان في وجهة نظر بعضهم يشكل مصدر قلق إقليمي ودولي.

وقد أخذت الصين، منذ محاولة اغتيال الرئيس المصري، تنأى بنفسها سياسياً ودون ضوضاء عن حكومة الخرطوم، كما اشتركت مع المجتمع الدولي في معاقبة الخرطوم بسبب تصرفات تعتقد منظمة الوحدة الأفريقية والقوى الغربية بأنها تسهم في زعزعة الأمن والسلم في الإقليم، حيث وافقت الصين، أو سمحت بمرور قرارات مجلس الأمن الثلاثة ضد حكومة الخرطوم الخاصة بمطالب المجتمع الدولي تسليم ثلاثة متهمين يعتقد بوجودهم في السودان إلى إثيوبيا لمواجهة العدالة. إن موافقة الصين أو سماحها بمرور قرارات مجلس الأمن رقم ١٠٤٤، ورقم ١٠٥٤، ورقم ١٠٧٠، التي تتضمن فرض نوع من الحظر الدبلوماسي على السودان، يشير إلى تضامن الصين مع مصر وإثيوبيا ورغبة الصين في إرسال رسالة واضحة

المنارة للاستشارات

لحكومة السودان مفادها بأنها لا يمكن أن تدعم أو تقبل سياسات زعزعة الاستقرار وفرض واقع جديد في الإقليم عن طريق القوة والعمليات الارهابية. كما يشير دعم الصين لقرارات مجلس الأمن إلى أن الصين تحملت مسؤولياتها كدولة كبرى معنية بحماية الأمن والسلام الدوليين.

لم تؤيد الصين ـ في تقدير الكاتب ـ قرارات مجلس الأمن الصادرة عقب محاولة اغتيال الرئيس المصري فحسب، بل إن الصين التزمت أيضاً وبدون ضوضاء بالحظر الدبلوماسي المفروض على السودان خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد التزمت الصين بالتحديد بالفقرة (٢) من قرار مجلس الأمن الرقم ١٠٤٥ المتعلقة بفرض نوع من الحظر الدبلوماسي على السودان. إن قائمة زيارات المسؤولين الصينيين إلى السودان خلال الفترة من تموز/يوليو ١٩٩٥ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تشير إلى أن المسؤولين الصينيين قد تفادوا زيارة الخرطوم خلال تلك الفترة بالرغم من زياراتهم المنتظمة للقارة الأفريقية بشكل عام، ودول جوار السودان بشكل خاص، وذلك تطبيقاً لبعض أجزاء القرارات الدولية ورغبة في إظهار تضامنها مع حكومة مصر وإثيوبيا ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولم ترفع الصين حظر زيارات كبار المسؤولين للسودان إلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عندما سمحت بزيارة وو بانغ قوه أحد نواب رئيس مجلس الدولة الصيني وذلك بعد أن بدأت مصر وإثيوبيا حملة دبلوماسية واسعة في منتصف عام ٢٠٠٠ لرفع الحصار الدبلوماسي عن السودان وصلت ذروتها في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ عندما تقدمت إثيوبيا ومصر بطلب رسمي إلى مجلس الأمن في هذا الصدد. وقد رأت الصين، بعد أن تأكدت أن السودان قد طبع علاقاته مع دول الجوار وبعد أن نجح الرئيس السوداني بعد مفاصلته مع زعيمه الروحي السابق حسن الترابي بتصوير النزاع بينه وبين زعيمه السابق بأنه نزاع بين تيار معتدل يمثله هو شخصياً، وتيار مرتبط بالمنظمات الإرهابية المتطرفة يمثله حسن الترابي، رأت الصين أن الوقت مناسب لتنظيم أول زيارة لمسؤول كبير للسودان منذ عام ١٩٩٥ وهو وو بانغ قوه المسؤول عن ملف الطاقة في ذلك الوقت، إلا أن المسؤول الصيني الذي يعرف أن السودان رسمياً لا يزال تحت الحصار المفروض من مجلس الأمن، ظل يؤكد طوال فترة الزيارة على الطبيعة الاقتصادية لزيارته، وما إن رفع مجلس الأمن عقوباته عن السودان بإصداره القرار الرقم ١٣٧٢ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي دعمته الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي، حتى رفعت الصين بدورها عقوباتها الدبلوماسية الهادئة على حكومة الخرطوم ووقّعت معه أول مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤتمر الوطني الحاكم في السودان والحزب الشيوعي الصيني، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣م. كما استقبلت الصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وزير الدفاع السوداني ووقعت

عملت حكومة الإنقاذ الوطني وبشكل مدروس ومنظم على إبعاد قوى القطاع الخاص السوداني من ملف التعاون مع الصين وذلك حتى تفتح الطريق أمام مؤسسات وشركات المنتمين للحركة الإسلامية الحاكمة في السودان.

المنارة للاستشارات

أول مذكرة تفاهم بين الجيشين[٦]. حاول السودان انتهاز المناخ الجديد الذي خلفه رفع مجلس الأمن عقوباته عنه ووجه دعوات جديدة للرئيس الصيني لزيارة السودان، بيد أن هذا المناخ الجديد لم يدم طويلاً إذ سرعان ما تفجرت أزمة دارفور في غرب السودان في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ ليتهم المجتمع الدولي الخرطوم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة في الإقليم. ولم تقتصر الاتهامات هذه المرة على حكومة الخرطوم فقط، بل اتهمت دول ومنظمات ومؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني الصينَ بدعم حكومة السودان وإعاقة جهود المجتمع الدولي للضغط على حكومة الخرطوم لوقف العنف والقتل في الإقليم.

بيد أن الصين بالرغم من هذه الاتهامات وحث الحكومة السودانية لها للعمل على إجهاض مشاريع القرارات الدولية ضدها باستخدام صلاحياتها في مجلس الأمن (حق النقض الفيتو)، واستشعاراً منها بدورها كقوة كبرى مسؤولة عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، دعمت أو سمحت بمرور كل قرارات العقوبات الرئيسية التي رمت إلى الضغط على حكومة السودان لتحسين الأوضاع في الإقليم، وقادت لاحقاً إلى إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني عمر أحمد البشير في تموز/يوليو ٢٠٠٨، ومن هذه القرارات: القرار الرقم ١٥٥٦، والقرار الرقم ١٥٩٣، والقرار الرقم ١٧٠٦ الذي أقر نشر القوات الدولية في إقليم دارفور، والقرار الرقم ١٥٩٣ الخاص بإحالة المشتبه في ارتكابهم فظائع ضد الإنسانية في دارفور للمحكمة الجنائية والذي فتح الطريق لاحقاً لإصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير.

سيظل الشعب السوداني ولزمن طويل يتحمل عبء الديون الصينية على السودان التي بلغت بحلول عام ٢٠١١ سبعة مليارات دولار أمريكي، من دون أن يعرف كيف صرفت وأين استُخدمت هذه القروض.

إن نتائج هذه الدراسة لا تتفق مع تصريحات المسؤولين والمؤسسات التابعة لحكومة الإنقاذ الوطني حول وصفهم لطبيعة علاقاتهم القائمة مع الصين خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ٢٠١١ بـ «الاستراتيجية»؛ فقد رصد الكاتب وثائق رسمية وعشرات التصريحات لمسؤولين سودانيين في فترات ومناسبات مختلفة حرصوا خلالها على وصف علاقتهم السياسية وعلاقة الحركة الإسلامية مع الحزب الشيوعي والحكومة الصينية بـ «الاستراتيجية»[٧]، إلا أن الكاتب لم يعثر على أية وثيقة اتفاق للتعاون الاستراتيجي، أو للتعاون الاستراتيجي الشامل بين الصين والسودان، كالاتفاق الموقع بين جمهورية مصر العربية والصين، وبين الصين وجنوب أفريقيا،

(٦) حوار الكاتب مع مصدر مطلع يفضل حجب اسمه.

(٧) صحيفة **الخليج** الإماراتية، ٢٠٠١/٨/٣، رسالة مفتوحة من الدكتور حسن الترابي في ذكرى مرور عام على ولادة حزبه.

المنارة للاستشارات

أو غيرهما حتى تموز/يوليو ٢٠١١ تاريخ انتهاء هذه الدراسة[٨]. بل على العكس من ذلك نلاحظ أن استراتيجية الصين في القارة الأفريقية على أرض الواقع تبدو أحياناً شديدة التضارب مع توجهات الحكومة السودانية في أفريقيا. فبينما تتمحور الاستراتيجية الصينية في أفريقيا حول تعزيز الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في دول القارة لخلق مناخات عمل مواتية لعمل الشركات الصينية وتوسيع أفق التعاون بينها والدول الأفريقية والمساهمة في التنمية في هذه القارة، تتهم الكثير من دول القارة السودان بأنه يعبث بأمن الإقليم ويساند الجماعات الإسلامية المتطرفة في أكثر من مكان في القارة.

وبالرغم من حديث التعاون الاستراتيجي فإن السودان أصبح ومنذ عام ٢٠٠٤ أكثر البلدان الأفريقية خطراً على حياة المواطنين الصينيين، فقد تعرض المواطنون الصينيون العاملون في السودان لعدد من حوادث الاختطاف والقتل المؤلمة. ولا يكاد يخلو اجتماع بين مسؤول سوداني ومسؤول صيني إلا أن تحث الصين السودان لمضاعفة جهوده لحماية العاملين الصينيين في السودان دونما جدوى. في تقدير الكاتب نجح الإسلاميون في السودان إلى حد كبير خلال هذه الحقبة في توريط الدبلوماسية الصينية في صراعاتهم الإقليمية والدولية كافة، وفي بعض المراحل حاولوا استخدام الصين للوصول إلى بعض أهدافهم داخل السودان وخارجه.

اهتمت الصين بالمسألة الجنوبية في السودان في وقت مبكر، اهتماماً قائماً على ضرورة الاعتراف بالتعدد الثقافي والعرقي ومنح الجنوب حكماً ذاتياً وهو موقف يعكس قراءة جيدة للمشكلة. وظل هذا الموقف دون تغيير، إلا أنه عملياً أصيب بالاضطراب خلال فترة حكم الإسلاميين للسودان، فبالرغم من نصائحهم المستمرة للمسؤولين السودانيين حول ضرورة الحل السلمي إلا أن باحثين وساسة جنوبيين وشماليين يرون بأن الصين بحكم مصالحها الاقتصادية في السودان وبسبب شراكتها مع حكومة الخرطوم في قطاع النفط لم تعترض على سياسة حكومة البشير القائمة على الإقصاء وفرض الحلول عن طريق القوة وخصوصاً في مناطق استخراج النفط، إلا أن الصين كانت ترغب في بقاء السودان موحداً حيث ينسجم هذا التوجه مع سياستها الداخلية ومواقفها من القضايا المشابهة في العالم، ومصالحها الوطنية العليا، حيث لا ترغب الصين في سن سابقة دولية تستخدمها القوى المعادية لها في التدخل في شؤونها الداخلية مستقبلاً. بيد أن الصين بعد أن يئست من حكمة حكومة الخرطوم واستشعرت وطأة الضغوط الغربية عليها انضمت على مضض إلى القوى الغربية والإقليمية المؤيدة لاستيلاد دولة جديدة في جنوب السودان.

---

(٨) عادة عندما ترغب الصين في تطوير علاقاتها مع شركائها المهمين تقوم بتوقيع اتفاق شراكة استراتيجية (Stratigic Partenership) مع هؤلاء الشركاء، وإذا ما رأت الصين لاحقاً أن هذه العلاقة الاستراتيجية ذات أهمية خاصة تقوم بترفيع هذه الشراكة الاستراتيجية إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة (Comperhansive Stratigic Partnership).

المنارة للاستشارات

٢ ـ التعاون الاقتصادي والتجاري والفني وفي قطاع النفط بين السودان والصين: هدر الموارد وضياع الفرص

يرى الكثير من خبراء الاقتصاد السودانيين أنه بالرغم من التأثيرات الإيجابية المعلنة عن تأثيرات النفط الإيجابية في دورة الاقتصاد السوداني ومنها على سبيل المثال تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم المنتجات النفطية وخفض العجز في الميزان التجاري والمحافظة على استقرار سعر الصرف وزيادة معدل نمو الناتج القومي، وزيادة فرص العمل والاستخدام في بعض القطاعات، وإخراج فاتورة استيراد النفط من نفقات الدولة ٣٠٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي بأسعار النفط في عام ١٩٩٨ تقريباً، ومساهمة النفط الواضحة في تطبيع علاقات السودان مع مؤسسات التمويل الدولية، إلا أن هناك أيضاً شبه إجماع في وسط خبراء الاقتصاد ومؤسساته في السودان بأن عائدات النفط لم تنعكس إيجاباً على حياة الناس. فبالرغم من عائدات النفط الكبيرة فقد ظلت أرقام إحصاءات الميزانيات المرصودة من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والتقارير السنوية الصادرة عن بنك السودان بما فيها الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، وإحصاءات البنك الدولي، وتقارير ودراسات الاقتصاديين السودانيين تشير إلى تدنٍّ كبير في مساهمات عائدات النفط في قطاعات ترتبط بحياة الناس مثل الصحة والتعليم والزراعة.

نستخلص من الكم الكبير من إحصاءات المؤسسات والمصادر المحلية والدولية، بأن ٨٠ بالمئة على الأقل من عائدات النفط تذهب لدعم الأجهزة الأمنية وقطاع الدفاع والشرطة والأجهزة السيادية، في وقت تم تجاهل القطاع الزراعي والحيواني الذي كانت تعتمد عليه الميزانية قبل استخراج النفط في السودان في تغطية النفقات، وتراجعت مساهمته الفعلية في النمو والدخل القومي، وقد وصل هذا القطاع إلى حافة الانهيار الكامل حسب إحصاءات الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية في كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ الصادر عن بنك السودان المركزي؛ فقد بلغت صادرات السودان النفطية خلال هذه الفترة ٦,٧٥٧ مليار دولار أمريكي، بينما بلغت جملة عائدات صادرات السودان غير النفطية بما فيها الزراعية ٣٢٠ مليون دولار أمريكي. ومثلت صادرات النفط ٩٥ بالمئة من جملة الصادرات خلال هذه الفترة. ونلاحظ أن جملة صادرات السودان الزراعية التقليدية القطن والصمغ والسمسم لم تتعد ١٦٥,١٩٧,٠٠٠ دولار أمريكي[٩].

كما كشف الموجز عن انهيار كامل في قطاع صادرات الثروة الحيوانية حيث لم تتعد صادرات السودان خلال تلك الفترة أكثر من ثلاثة ملايين دولار أمريكي. في وقت حذر فيه اقتصاديون سودانيون من أن اعتماد السودان على الواردات الزراعية قد ارتفع في عام ٢٠٠٧

(٩) بلغت صادرات السودان من القطن إلى الصين عام ١٩٩٦ ٣٤,٣٢٦,١٠٢ دولار أمريكي فقط، وتراجعت في عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٣٣٩,٨٢٨ دولار أمريكي، وقد تزامن مع تراجع صادرات السودان من القطن للصين مع تزايد صادراته من النفط.

المنارة للاستشارات

إلى ٢٣ بالمئة، مشيرين إلى أن هذه الأرقام ينبغي أن تدق جرس إنذار عالٍ للمسؤولين في السودان. علماً بأن السودان كان في عام ١٩٩٩ بلداً مصدِّراً للغذاء وكانت قيمة صادراته غير البترولية ٥٠٤,٢ مليون دولار أمريكي بينما صادراته البترولية لم تكن تتعدى ٢٧٥,٩ مليون دولار أمريكي. لقد أدى انتقال الدولة بكلياتها للاستثمار في قطاع البترول دونما كبير اهتمام بالقطاعين التقليديين الزراعي والحيواني، إلى تدهور كبير في هذين القطاعين.

إن مساعدة الصين لدول القارة، ومن بينها السودان، لبناء نظام أمن غذائي متطور ينهي تاريخ المجاعات والشح الغذائي في أفريقيا سيشكل أهم إنجازات الصين في أفريقيا ويؤسس لنموذج مختلف كلياً عن النموذج الغربي في هذه القارة الغنية بالموارد الزراعية.

وبالرغم من أن إحصاءات البنك الدولي تشير إلى أن متوسط دخل الفرد السنوي قد ارتفع من ٣٥٣ دولاراً أمريكياً في عام ١٩٩٨ إلى ٩٩٣ دولاراً أمريكياً عام ٢٠٠٦ وذلك بفعل عائدات النفط[١٠]، إلا أن تقارير مؤسسات حكومية سودانية مثل تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية في الخرطوم أشارت في عام ٢٠٠٨ إلى أن نسبة الفقر في السودان بلغت ٩٠ بالمئة، ما يشير إلى خلل كبير في توزيع الدخل في السودان، بينما بلغت نسبة البطالة وسط الشباب والخريجين في السودان ٥٧ بالمئة حسب تقرير وزارة المالية لعام ٢٠٠٦، وهي نسبة تثير القلق لدى أية حكومة رشيدة في العالم، في وقت ارتفعت فيه ديون السودان من ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٩ إلى ٤٢ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٢ حسب تقديرات الحكومة السودانية. منها ٧ مليارات دولار أمريكي هي حصة الديون الصينية على السودان حسب رصد الكاتب في هذه الدراسة، والمثير للاستغراب والأسئلة أن مؤسسة CNPC تطالب السودان بدفع مبلغ ٢,٨ مليار دولار أمريكي هي استحقاقات مالية لم يسددها السودان للمؤسسة بما فيها قروض نقدية قدمتها المؤسسة للسودان[١١].

لقد دفع التردي الاقتصادي في السودان بعد اثني عشر عاماً من بدء تصدير النفط السوداني أحزاباً سودانية ومنظمات مجتمع مدني وقادة رأي سودانيين إلى اتهام الصين وشركاتها بأنها ضالعة جنباً إلى جنب مع الحكومة السودانية في أكبر عملية هدر واستغلال للموارد في السودان. بل ذهب قادة رأي مؤثرون، مثل الحاج وراق في محاولة لشرح انعكاسات النفط على المناخ السياسي في البلاد للقول «إن السودانيين يواجهون وضعية لم يعهدوها في السابق، وضعية تتداخل فيها الشمولية العقائدية مع الحكم العسكري مع عوائد النفط».

(١٠) عادة ما يستند الباحثون الصينيون إلى تقارير البنك الدولي التي تشير إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي في السودان لتأكيد استفادة السودان من صناعة النفط.

(١١) حوار الكاتب مع مسؤول سوداني مطلع على ملف التعاون المالي بين السودان والصين يفضل حجب اسمه.

المنارة للاستشارات

ويقول «أسهم النفط في مصادرة الحريات وقيام نظام شمولي شديد الوطأة» متسائلاً عن مصير عائدات النفط[١٢].

يتفق الكاتب مع وجهة النظر التي تقول إن السودانيين حسب الإحصاءات الرسمية التي تنشرها الحكومة السودانية ومراكز بحوثها لم يستفيدوا من عائدات النفط، وأن المناخ السياسي في البلاد غير صحي وهناك حاجة ملحة إلى تغيير جذري عن طريق انتخابات نزيهة تحت رقابة دولية تفرز نظاماً جديداً مقبولاً ورشيداً.

إلا أن هذا الكاتب يرى أن تحميل الصين جزءاً من مسؤولية إدارة الدولة لعوائدها النفطية وسبل صرفها، كالطعن في ظل الفيل. فالشركات الصينية نجحت في بناء صناعة نفطية مكتملة الأركان وحولت السودان من بلد مستورد للنفط إلى بلدٍ مصدرٍ له، وهي ليست مسؤولة عن عملية إهدار هذه العائدات.

لقد أدى بالفعل انشغال الدولة السودانية بكلياتها بملف النفط إلى إهمال التعاون مع الصين في قطاعات الاقتصاد الحقيقي وفي مقدمتها الزراعة والنسيج وغيرهما، حيث لم يتحقق حتى تموز/يوليو عام ٢٠١١ أي تقدم يذكر في هذه القطاعات بسبب ضمور رؤى الحكومة السودانية، فلم تتعدَّ الاستثمارات الصينية المصدقة في قطاع الزراعة حتى عام ٢٠١٠ مبلغ ٩,٧٤٩,٨٤٣ دولار أمريكي، أما الاستثمارات الصينية المنفذة في هذا القطاع على الأرض فقيمتها ٩٨٥,٨٠٠ دولار أمريكي أي أقل من مليون دولار، في وقت تقيم الصين شراكات زراعية هامة في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية وعلى نطاق العالم.

لا يزال الكاتب يرى أن أوضح دليل على فشل السودان في ظل إدارة الإسلاميين وضعف كادرهم الممسك بملف العلاقات مع الصين هو إهمالهم للتعاون الزراعي مع الصين وتجاهلهم أو عدم ادراكهم للإمكانات الكبيرة الكامنة في التعاون مع الصين في هذا القطاع، هذا في وقت انهار فيه قطاع النسيج أمام أعين مسؤولي الحكومة السودانية وتوقف ١٣ مصنعاً من أصل ١٦ مصنعاً وشرد آلاف العمال، في وقت تبني فيه الصين صناعة نسيج ناجحة وفرت عشرات الآلاف من فرص العمل في إثيوبيا المجاورة وغيرها. كما عملت حكومة الإنقاذ الوطني وبشكل مدروس ومنظم على إبعاد قوى القطاع الخاص السوداني من ملف التعاون مع الصين وذلك حتى تفتح الطريق أمام مؤسسات وشركات المنتمين للحركة الإسلامية الحاكمة في السودان.

وبالرغم من حديث المسؤولين السودانيين المتكرر حول استخدام عائدات النفط والقروض والمساعدات المالية الصينية في مشاريع تنمية استراتيجية في السودان، إلا أن هذا الحديث لا يصمد أمام الحقائق على الأرض، حيث تراجعت الحكومة السودانية عن تمويل مشاريع استراتيجية مهمة من الصين.

---

(١٢) بالرغم من عوائد النفط الكبيرة التي حصل عليها السودان خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١١ زادت معدلات الفقر في البلاد وارتفع حجم الديون الخارجية بدلاً من أن تنخفض.

المنارة للاستشارات

إلى جانب موارد النفط قدمت الصين مساعدات اقتصادية في شكل قروض تجارية وتفضيلية وعبر آليات تمويل جديدة مثل آلية النفط مقابل القروض، كما ابتدع البلدان شكلاً جديداً من القروض سمي «القروض النقدية» قدرت قيمتها بـ ١,٥ مليار دولار أمريكي حيث تتسلم الحكومة السودانية أموالاً نقدية وهو أكثر أنواع القروض غرابة في تاريخ التعاون بين السودان والدول الأجنبية. ويرى خبراء اقتصاديون ومسؤولون سودانيون أن هذا النوع من القروض يبقى خارج رقابة مؤسسات الدولة وأكثر أنواع القروض فساداً وتستخدمه الحكومة السودانية لأغراض غامضة. وسيظل الشعب السوداني ولزمن طويل يتحمل عبء الديون الصينية على السودان التي بلغت بحلول عام ٢٠١١ سبعة مليارات دولار أمريكي، من دون أن يعرف كيف صرفت وأين استُخدمت هذه القروض.

ويرى الكاتب أن على الصين التي تخوض معركة مصيرية ضد الفساد تحت قيادة زعيمها الجديد شي جينبينغ (Xi Jinping) بحيث لا تقبل في المستقبل صيغة القروض النقدية للدول الأفريقية التي يصعب رصد سبل استخدامها.

لقد فشلت آليات التعاون الاقتصادي مع الصين، بما فيها آلية المركز التجاري والاقتصادي، في استثمار أكثر سنوات العلاقات ازدهاراً مع الصين وهي الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١١، حيث عمَّق التعاون في قطاع النفط العلاقات السياسية بين البلدين ومنح السودان موارد ضخمة كان يمكن أن توظفها الحكومة السودانية بمساعدة الشركات الصينية في بناء البنية التحتية المهمة للتنمية الشاملة والمستدامة والاستفادة من تجربة الصين الناجحة في تحديث القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي وتحويل السودان إلى بلد رئيسي مصدر للغذاء للأسواق الصينية والعالم.

على الصين [...] أن تتأكد من مصير مساعداتها المالية والاقتصادية إلى الدول الأفريقية ومدى استفادة الدولة وشعوب أفريقيا منها، وأن تعي أن الشركاء الدائمين للصين هم شعوب هذه القارة [...] وليس الأنظمة التي قد تبقى أو تذهب.

يرى الكاتب، المدرك لتاريخ النهب الغربي لمقدرات القارة الأفريقية لقرون طويلة، أن مساعدة الصين لدول القارة، ومن بينها السودان، لبناء نظام أمن غذائي متطور ينهي تاريخ المجاعات والشح الغذائي في أفريقيا سيشكل أهم إنجازات الصين في أفريقيا ويؤسس لنموذج مختلف كلياً عن النموذج الغربي في هذه القارة الغنية بالموارد الزراعية. إلا أنه في تقدير الكاتب أن أنظمة أفريقية شديدة الفساد كنظام الخرطوم لن تمكن الصين، وإن أرادت، من إنجاز هذه المهمة التاريخية.

على صعيد التعاون في القطاع الثقافي والتربوي وفي القطاع الصحي بين الصين والسودان خلال هذه الفترة يرى الكاتب أن إنشاء وتدريب فرق الأكروبات السودانية يعتبر واحداً من أهم نجاحات العلاقات في قطاع التعاون الثقافي. كما أسهم التعاون في المجال الصحي في تعزيز التعاون بين البلدين وخصوصاً تجربة الأطباء الصينيين في السودان الذين ظلوا يعملون

المنارة للاستشارات
ww

كجسر تواصل إنساني راسخ ومؤثر بين شعبَي البلدين. لقد كان الأطباء الصينيون في السودان الأقرب سلوكاً وثقافة إلى غمار الناس بينما نرى أن التعاون التربوي وفي مجال التدريب يحتاج إلى رؤية جديدة على الأقل من الجانب السوداني كي يضمن الاستفادة القصوى من هذا القطاع.

إن حصيلة العلاقات السودانية ـ الصينية المتواضعة والضغوط الدولية الهائلة والأضرار التي لحقت بصورة الصين في القارة بسبب علاقتها بالسودان تكشف أيضاً ـ في تقدير هذا الكاتب ـ خللاً واضحاً في سياسة الصين الخارجية في أفريقيا التي تعطي الأولوية القصوى لموقف هذا النظام أو ذاك من منظومة التحالفات الدولية وخصوصاً من الولايات المتحدة، وللمصالح الاقتصادية مانحة فرصة للشركات الصينية الكبرى في بعض الأحيان لتشكيل سياسة الصين تجاه هذه الدول وفقاً لمصالح هذه الشركات كما الحال مع السودان من دون النظر الفاحص لطبيعة النظام الحاكم واستراتيجيته ورؤاه وطموحاته وارتباطاته، وصورة الصين على المديين المتوسط والبعيد.

على الصين، وهي تجلب مساعداتها السخية واستثماراتها الاقتصادية إلى السودان وأفريقيا ككل، وتتجه نحو بناء علاقات تعاون استراتيجي حقيقي وطويل الأجل مع السودان وشعوب القارة، وتسعى كما قال الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى بناء شبكة شركاء دوليين مستدامين أن تتأكد من مصير مساعداتها المالية والاقتصادية إلى الدول الأفريقية ومدى استفادة الدولة وشعوب أفريقيا منها، وأن تعي أن الشركاء الدائمين للصين هم شعوب هذه القارة التي ما زالت تكنّ احتراماً للصين وليس الأنظمة التي قد تبقى أو تذهب، وأن تمد حملتها الحالية الناجحة والجادة لمكافحة فساد الشركات الصينية في داخل الصين، لمراقبة سلوك هذه الشركات في خارج البلاد للدفاع عن مصالح الصين الاقتصادية على المدى البعيد وتحقيق مبدأ الكسب المشترك والحفاظ على صورة الصين الصديقة والزاهية في الذهنية السودانية بشكل خاص، والأفريقية بشكل عام، ولتفويت الفرص على أعداء الشراكة الصينية ـ الأفريقية وهم كثر □

المنارة للاستشارات

ww